

لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية أقرت تغيير تسمية وزارة الشؤون الاجتماعية الى
وزارة التنمية الاجتماعية وناقشت تنظيم عمل دور الحضانة وإخضاع العاملين في البلديات لتقديمات
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الإثنين 10 تشرين الثاني 2025



عقدت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية جلسة عند الساعة الحادية عشر من قبل ظهر يوم
الإثنين 10 تشرين الثاني 2025، برئاسة رئيس اللجنة النائب بلال عبد الله، وحضور مقررها النائب سامر
التوم، والنواب السادة: الياس جرادة، أمين شرّي، عبد الرحمن البزري، علي المقداد، عناية عز الدين، غسان
حاصباني، غسان سكاف، فادي علامة، ميشال موسى وشريل مسعد.

كما حضر الجلسة:
معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية الدكتورة حنين السيد.

وذلك لدرس جدول الأعمال التالي:

- 1) مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم 1627 تاريخ 2025/10/23 الرامي الى تعديل بعض أحكام القانون رقم 112 تاريخ 1993/4/2 وتعديلاته (إحداث وزارة الشؤون الاجتماعية).
- 2) إقتراح القانون الرامي الى اضافة فقرة جديدة الى المادة 44 من قانون العمل الصادر بتاريخ 1946/9/23 نأمل الحضور في الموعد المحدد.
- 3) إقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة 44 من قانون رقم 313 الصادر في 6 نيسان سنة 2000.
- 4) إقتراح القانون الرامي الى تنظيم عمل دور الحضانة.
- 5) إقتراح القانون الرامي الى الغاء القانون رقم 82/3 الصادر بتاريخ 28 كانون الثاني 1982.

إثر الجلسة قال النائب بلال عبدالله:

"إجتمع لجنة الصحة اليوم ركز على نقاط عدة، في حضور معالي الوزيرة الدكتورة حنين السيد. وناقشنا
بداية إقتراح القانون المتعلق بالحضانات، هذه المؤسسات في لبنان، نسمع كل فترة عن بعض الإشكالات فيها

وبعض الأخطاء والحوادث المتكررة. فكان من الضرورة ان نقدم إقتراح قانون ينظم هذه المؤسسات بالتعاون مع معالي وزير الصحة لمدة ستة اشهر ووضعنا اليوم الأساس لنقاش هذا الإقتراح بمشاركة معاليها، لأن بعض الحضانات مرتبطة بوزارة الشؤون الإجتماعية واعتقد أنه قريباً سننهي هذا الملف ليكون هناك في لبنان إطار ناظم لهذه المؤسسات يعطي الطمأنينة للأهل ويشدد الرقابة الطبية والرقابة الإدارية على هذه المؤسسات."

أضاف: "كما ناقشنا أيضاً إقتراح القانون المرتبط بقطاع العاملين في البلديات في لبنان وإخضاعهم لتقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، واليوم أصبح من الضرورة بمكان ان نعطي أيضاً الأمان الإجتماعي والحق، وهو حق يكرسه القانون لأن من يعمل في البلديات لا غطاء اجتماعياً لهم وتقاعدهم والتغطية الإجتماعية غير مؤمنة، لذلك إخضاعهم للصندوق الوطني الإجتماعي مهمة أساسية، وعلمنا ان وزير العمل الدكتور محمد حيدر يحضر مشروع قانون في هذا الإطار وأخذنا قراراً في اللجنة ان ندمج الإقتراحين ونناقشه مع الوزير وان شاء الله يبصر هذا الإقتراح النور ونعطي الأمان والحق لهؤلاء الناس كما موضوع الجهاز التمريضي في لبنان. وهذا الجهاز الذي للأسف يعاني من نقص التغطية في صندوق تقاعده ورواتبه ومخصصاته في وقت النقابات الأخرى تجهد وتتعب لتحسين وضعها وهذا حق طبيعي.

وتابع: "والقطاع الصحي يتعافى رويداً رويداً. نحن يهمنى الا يتعافى على حساب الناس وكذلك ان يكون حق الممرض مضاف وكان هناك نقاش معمق حول هذه الأمور وممكن دستورياً وقانونياً ان نرفع الحد الأدنى للأجور للممرضة. وهذا موضع نقاش ويجب ان نفكر بان يثبت هؤلاء في امكانهم لأن النزوح من الريف إلى المدينة والنزوح من لبنان إلى الخارج أصبح بالآلاف ونريد من ممرضاتنا وممرضينا ان يبقوا في أرضهم وان يكون حقهم مضافاً.

وختم: "والنقطة الأساسية هو مشروع القانون الذي له علاقة بتغيير تسمية الوزارة، اي الشؤون الإجتماعية والكل سمع إعلان الوزارة في وقت إعلان استراتيجية إجتماعية في السرايا، وكان الكلام واضحاً واليوم ناقشنا هذا الموضوع وتم إقراره."